الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات

يومي 28-29 أفريل 2017

د. منير خروف

أستاذ محاضر

أ. ريم ثوامرية

أستاذة مؤقتة وطالبة دكتوراه

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

somam23@yahoo.frrym240@yahoo.fr

عنوان المداخلة: المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

محور المداخلة: آليات استقطاب رؤوس الأموال الاستثمارية.

الملخص:يعتبرالتصنيع الركيزة الأساسية لنمو وتطور الدول، لذلك نلاحظ زيادة الاهتمام الدولي بالتصنيع بصفة عامة والتصنيع الموجه للتصدير بصفة خاصة،وقصد القيام بالتصنيع فإن الدول تحتاج إلى أموال ضخمة لذلك، وقصد الحصول على هذه الأموال من دون أعباء مرافقة، لجأت الدول إلى إقامة مناطق مخصصة لهذا الغرض قصد تنمية صادراتها من جهة ومن جهة أخرى قصد استقطاب رؤوس الأموال إليها، لذا ارتأينا من خلال هذه الدراسة التطرق للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالمناطق الحرة والمناطق الصناعية الحرة للتصدير وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم استعراض الدور الذي تلعبه هذه المناطق في الاقتصاد ككل وفي استقطاب رأس المال الأجنبي إلى البلدان المضيفة.

وقد أفضت النتائج إلى أنه للمناطق الحرة أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني من جميع الجوانب وخاصة فيما يتعلق باستقطاب رؤوس الأموال اللازمة والتي تعتبر الركيزة الأساسية التي تدفع باقتصاد أي بلد نحو الأمام، إذا أحسنت هذه الدول توفير المناخ المناسب للاستثمار في هذه المناطق وكذا وضع الاستراتيجيات التنموية الملائمة التي تساعد على نمو وتوسع حركة المبادلات في هذه المناطق، سواء تعلق الأمر بجانب السلع والخدمات، حركة رؤوس الأموال أو حتى الأيدي العاملة.

الكلمات المفتاحية: التصنيع، المناطق الحرة، الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري.

Abstract :

The manufacturing considers theessential support for growth and developmentof the states, therefore increase of theinternational interest in the manufacturing noticein general and the directed manufacturing forthe export in particular, and intention of therising in the manufacturing the states need tohuge moneys therefore, and intention obtainingthis moneys without accompanying burdens,the states to establishment areas of spe cifiedresorted for this purpose her intentiondevelopment of issued with regard to on the other hand intention polarization of capitals to her, therefore considered through this studythe touching on for the essential relatedconcepts in the free areas and the industrialfree areas for the export and as well as theinvestment the direct foreigner, then exhibitionof the role who plays him this areas in theeconomy And in polarization of foreign capital to theinviting countries. The results boil over to that he for the freeareas great importance in the ratio for thenational economy from all aspects and especially concerning in polarization of capitalsneeded and which the essential supportconsiders which economy of any countrytowards the forward enforce payment , If this states saved the suitable climate forthe investment in this areas and as well as statusthe strategic suitable development which growthand expansion of movement of the exchanges inthis areas cooperates on, whether attachmentof the matter beside the merchandise and theservices, movement of capitals or even theworking hands.

Keywords : The manufacturing, thefree areas, the investment the direct foreigner, the investing climate.

Commentaire [S1]:

مقدمة: تشير التحولات الاقتصادية العالمية إلى تنشيط وتعظيم التجارة الدولية بين دول العالم من خلال زيادة درجة الاعتماد المتبادل، حيث تدور التحولات جميعها حول مبدأ تحرير التجارة الدولية،وبالتالي تسعى كل دولة إلى تعظيم الصادرات وزيادة القدرة التنافسية وعلى جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الدولي ليتحول إلى الاستثمار من أجل التصدير.

ومنه جاءت المناطق الحرة باعتبارها شكلا من أشكال الاستثمارات المباشرة، وأحد الأنواع الرئيسية للاستثمار من أجل التصدير في الاقتصاديات المعاصرة.

ومن هذا المدخل يدور جدل على قدر كبير من الأهمية،حول مستقبل المناطق الحرة باعتبارها أحد الأشكال الرئيسية للاستثمار من أجل التصدير في اقتصاديات القرن الحادي والعشرين. [1]

انطلاقا مما تقدم، يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف تساهم المناطق الحرة في استقطاب رأس المال الأجنبي؟

1. **التساؤلات الفرعية:** انطلاقا من التساؤل الرئيس، يمكن طرح التساؤلات التالية:
- ما المقصود بالمناطق الحرة؟
- فيما تتمثل الجدوى الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- فيما تكمن الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة؟

2. **فرضيات الدراسة:** قصد الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة،تم وضع الفرضيات التالية:
- المناطق الحرة هي مناطق مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان والتي تدخل فيها الكثير من السلع غير الممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول.
- ينظر الكلاسيك للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مباراة صفرية النتيجة وأن الفائز بنتيجتها هي الشركات متعددة الجنسيات، في حين يرى النيوكلاسيك بأنه وسيلة لتعظيم الأرباح، أما الاقتصاديون الجدد فينظرون للاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية التوسع والاحتكار.
- توفر المناطق الحرة العديد من المنافع للقطر المنشئ لها على غرار استقطاب هذه المناطق للأموال الأجنبية والمحلية مما يساهم في إنعاش الاقتصاد والحصول على النقد الأجنبي.

3. **أهمية الدراسة:** يمكن إيجاز أهمية الدراسة فيما يلي:
- الاهتمام المتزايد للدول بإنشاء المناطق الحرة.
- تركز الاستثمارات العالمية في هذه المناطق وما ينتج عن ذلك من تزايد في حجم التبادل الدولي وتنشيط لحركة التجارة الدولية.

4. **أهداف الدراسة**: يكمن الهدف من هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مفهوم المناطق الحرة وتاريخ نشأتها وكذا الأشكال المتعددة التي تتخذها.
- تحليل مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحددات جذبه.
- إبراز الدور الذي تلعبه المناطق الحرة بالنسبة لاقتصاد البلدان المنشأة لها، وكذا تبيين الدور الذي تلعبه فيما يتعلق باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية.

5. **هيكل الدراسة**: قصد الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، تم تقسيمها إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية المناطق الحرة.

المحور الثاني: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: دور المناطق الحرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الأول: ماهية المناطق الحرة.

أولا– نشأة المناطق الحرة: منذ زمن نشأت المناطق الحرة لجلب جزء من حجم التجارة الدولية وتاريخيا ترجع فكرة المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام مضت منذ عصر الامبراطورية الرومانية وكانت أول منطقة حرة معروفة هي جزر DELOS في بحر إيجا، حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الامبراطورية.

واعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها، ومن أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة: منطقة جبل طارق 1704، ومنطقة سنغافورة 1819، ومنطقة هونغ كونغ 1842، وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير، التموين، الشحن وإقامة المخازن الخاصة بذلك.

ومع النصف الثاني من القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا، وبعد ح ع 2 عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الاستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير.

ومن الأمثلة الناجحة للمناطق الحرة خلال هذه الفترة منطقة كولون في بنما، وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة التجارية لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية أي أنه يتم التخطيط لاجتذاب جزء من تدفقات الاستثمارات الدولية للاستثمار الصناعي في البلد المضيف، وقد بدأت المنطقة الحرة في شانون بإيرلندا عام 1959 في تغيير النمط السائد للمناطق الحرة التجارية في العالم من النشاط التجاري للنشاط الصناعي، حيث ركزت على إنشاء

المشروعات الصناعية والتي يمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة وتعمل على صادرات الدولة إلى العالم الخارجي، وخلال الستينات وبداية السبعينات بدأت عدة دول في تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصدير متقدم بها، ومن أمثلة المناطق الحرة التي قامت في هذه الفترة باتان bataan الفليبين، ماسان massan اليابان، وبيان ليباسbayan lepas ماليزيا، كما قامت بعض الدول بإنشاء مناطق حرة لتخدم الهدفين في نفس الوقت لتكون مناطق حرة تجارية وصناعية مثل المناطق الحرةالمصرية. [2]

ثانيا–تعريف المناطق الحرة: هناك العديد من التعريفات التي حظيت بها المناطق الحرة، منها نذكر:

- المناطق الحرة هي مناطق مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان والتي تدخل فيها الكثير من السلع غير الممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول.[3]
- هي مساحة معزولة مخصصة ومسيطر عليها تدار كخدمة عامة في أو مجاورة لميناء الدخول مزودة بخدمات النقل، التفريغ، الفرز والمناولة والتصنيع وعرض السلع وإعادة الشحن المائي والبري والجوي، أي سلعة أجنبية أو محلية يمكن إدخالها إلى المنطقة دون خضوعها للقوانين الجمركية أو دفع رسوم مستحقة.[4]

ثالثا– خصائص المناطق الحرة:تتسم المناطق الحرة بالخصائص التالية:

- **العزل:** بمعنى أن المنطقة الحرة محصورة عن بقية إقليم الدولة وفي حالة الضرورة يمكن وضع عازل غير ممكن اقتحامه، كما لايمكن لأي شخص طبيعي أن يأتي للإقامة فيها باستثناء الأيدي العاملة.
- **الخروج عن الإقليم الجمركي:** إن المنطقة الحرة توجد خارج الإقليم الجمركي للدولة المضيفة لها، بمعنى أن العمليات بداخلها لا تخضع للتشريعات والأنظمة الجمركية والقانونية والقيود المطبقة بالنسبة إلى الأنشطة ذاتها داخل الإقليم الجمركي.
- **التعطيل الضريبي:** إذ أن الميزة الأساسية للمناطق الحرة تكمن في نظامها الضريبي الذي يخضع له المتعاملون ومن خلال مختلف العمليات التي تجري داخل المناطق الحرة، ذلك أن المنطقة الحرة لا يمكن تحديدها كما هي، إلا إذا منحت أنظمة تشريعية مشجعة وخاصة من الناحية الضريبية مقارنة بالمحيط الاقتصادي الذي تعمل من حوله.
- **العالمية:** فالمناطق الحرة مفتوحة على كل المتعاملين الذين يرغبون في الاستثمار فيها من دون أي تفرقة بالنظر إلى الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة.
- **المساواة:** إن كل المتعاملين في المناطق الحرة يعاملون على قدم المساواة، ذلك أن الامتيازات تمنح للجميع، فليس هناك أي تمييز تفضيلي في المعاملة داخل المنطقة نفسها.
- **تيسير الإجراءات الإدارية:** فالمناطق الحرة تتميز بانسحاب ملحوظ للإدارات، فالإجراءات الإدارية داخل المنطقة الحرة تتميز بالسرعة والمرونة والبساطة.[5]

رابعا–أنواع المناطق الحرة: تنوعت أشكال المناطق الحرة مع تعدد أنشطتها وتنوع المشاريع المقامة فيها، ندرجها فيما يلي:

1- **المناطق الحرة العامة الشاملة أو متعددة المشاريع**: وتشمل:

- **المدن والموانئ الحرة:** توسع هذا النوع من المناطق الحرة بسبب الموقع الجغرافي لهذه المناطق في مسار التجارة الدولية، وتطور عملها من تجارة الترانزيت وأنشطة التخزين والفرز والتعبئة والشحن وإعادة التصدير إلى الدخول في أنشطة صناعية مختلفة لا سيما في المدن الحرة بسبب وجود تنوع في البنى الأساسية والخدمات فيها وتوفر البيئة الاقتصادية الملائمة.
- **المناطق الحرة التجارية:** وتعد هذه المناطق من الأنواع التقليدية التي أخذت تنمو وتتطور مع نمو وتطور التجارة بين البلدان، ويتمثل نشاط هذه المناطق باستيراد السلع والمنتجات من خارج البلد الذي تقام فيه أو داخله لغرض تخزينها وبيعها في وقت لاحق، إضافة إلى بعض العمليات البسيطة كالتعبئة والتغليف دون المساس بجوهر هذه السلع والمنتجات ومن ثم تصديرها للخارج أو للداخل في حال وجود طلب عليها.
- **المناطق الحرة الصناعية:** ازداد عدد هذا النوع من المناطق نتيجة لتنوع احتياجات الدول وسعيها لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن العمليات الصناعية المقامة في هذه المناطق عددا من التغييرات الجوهرية كعمليات التحويل أو التكميل أو التجميع أو التكرير ومن ثم يعاد تصديرها أو استخدامها لسد الطلب المحلي.
- **المناطق الحرة التجارية/ الصناعية:** يعد هذا النوع من أحدث أنواع المناطق الحرة حيث يجمع بين المناطق الحرة التجارية والمناطق الحرة الصناعية،ويمكن أن يطلق عليها تسمية المناطق الحرة الشاملة، وتحتاج هذه المناطق إلى مساحات واسعة نسبيا بسبب اتساع حجم ونوعية المشروعات المقامة فيها مع توفير البنى التحتية المطلوبة والحوافز والتسهيلات الأخرى، وتعد هذه المناطق من أهم المناطق الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.
- **المناطق الاقتصادية الخاصة:** وهي عبارة عن مناطق حرة داخل مدن حرة، وهي مناطق ليست مغلقة وإنما هي مدن أو مقاطعات متكاملة تحتوي على الخواص الاعتيادية للمجتمع، وتختلف هذه المناطق عن باقي المناطق الحرة في وجود اللامركزية الإدارية التي تسمح باتخاذ قرارات الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة خارج نطاق الدولة، كما يسمح لها بتطوير البنى الارتكازية الخاصة بهم، طالما تستطيع جمع الأموال من الرسوم وأرباح المشاريع التي تمتلكها جزئيا أو كليا.

2- **المناطق الحرة الخاصة:** وهي تلك المشاريع التي تعامل جمركيا و ضريبيا كمناطق حرة مستثناة من الأنظمة والقوانين النافذة في البلد بغض النظر عن موقع إنشائها أو ملكيتها، ولا تلتزم الدولة اتجاهها بتقديم الخدمات التي توفرها للمناطق الحرة.[6]

خامسا– أهداف المناطق الحرة: نوجزها فيما يلي:

- تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
- إدخال التكنولوجيات الحديثة واكتساب العاملين المهارة الفنية اللازمة لتطوير إنتاجهم.

- خلق فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة.
- توفر المناطق الحرة نافذة عرض لقدرات ومنتجات الشركات والقوى العاملة الوطنية.
- تساعد المناطق الحرة على تطوير الموانئ.
- تشجيع الصادرات وتنمية التجارة الدولية.

ثالثا–تعريف المناطق الصناعية الحرة للتصدير وأهميتها.

1. **تعريف المناطق الصناعية الحرة للتصدير:** هي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية وهي وسيلة للسياسة الاقتصادية مزودة بنظام للتبادلات والمراقبة بهدف جلب الاستثمارات وهي تضع كل التسهيلات الضرورية والامتيازات لأجل تحفيز إنشاء النشاطات الاقتصادية المتعددة.

تقترح ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعريفا أدق لها إذ تعتبر أن المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي حيز داخل المجال الوطني المحمي بالنظام الجمركي المعمول به، وعادة ما تقع بالمحاذاة لميناء أو مطار حيث تستورد منها السلع والتجهيزات وكذا المواد الخام الأولية دون أن تخضع للرسوم الجمركية من أجل تحويلها وتصديرها فيما بعد، وتفرض الرسوم الجمركية في حالة دخول هذه السلع أو المنتجات على المجال الوطني المحمي للبلد الذي توجد به المنطقة. [7]

2. **الامتيازات والتسهيلات:** عديدة أهمها:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية على استيراد التجهيزات، التركيبات والمواد الأولية.
- التخفيف الجبائي الجزئي أو الكلي في بعض الأحيان.
- تخفيف القواعد الإدارية لأجل إقامة وسير هذه المناطق.
- تهيئة مناسبة للهياكل الصناعية والخدمية.
- الحقوق الجمركية تكون مفروضة في حالة خروج هذه المنتجات إلى الإقليم الوطني المحمي.
- حرية تحويل الأرباح عند معدل تفضيلي متفق عليه.

3. **أهمية المناطق الصناعية الحرة للتصدير:** نوضحها فيما يلي:

- خلق مناصب الشغل.
- تساهم في التنمية الاقتصادية للبلدان المستقبلة.
- تشجيع الصادرات للبلدان المتقبلة والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال التصنيع.[8]

المحور الثاني: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

اختلفت النظرة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث أصبح ينظر إليه على أنه يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستوى الناتج الداخلي للفرد وإنما في معدل نمو هذا

الناتج وذلك بعدما كان النيوكلاسيك لا يعولون كثيرا على إمكانية أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل، حيث أن ذلك مرهون بتناقص الغلة في رأس المال الإنتاجي وأنه يمكن أن يؤثر على مستوى الناتج دون التأثير على معدله.[9]

ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو دخل الفرد في البلد المضيف، حيث أنه يعمل على التوسع في استخدام المواد المحلية الخام، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، السماح بدخول التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري، ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عنها أي مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة كما في الدين الخارجي، إضافة إلى أنه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير.[10]

1. **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر**: هناك العديد من التعاريف التي حظي بها الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها ما يلي:

- **تعريف مؤتمر التجارة والتنمية UNECTAD**: هو توظيفات لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين، وأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر في بلد آخر يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأصلي أو من بلد الإقامة، أيا كان هذا المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة.[11]
- **تعريف المنظمة العالمية للتجارة**: هو الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (أم) بامتلاك أصل أو موجودات في بلد آخر (مضيف) مع وجود القدرة على إدارة ذلك الأصل.[12]
- **تعريف جون دينغ**: عرفه على أنه يكتسب طبيعة مختلفة من حيث المبدأ مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر، فهو لا يعني وجود تصدير رأس مال خاص، أي في صورته المالية فحسب، وإنما يعني عادة صفقة كاملة تتضمن تنظيم إنشاء المشروعات، وتوريد التكنولوجيا والخبرات التنظيمية وتأهيل الكوادر.[13]
- كما ويعرفه المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي بأنه كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة، قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الو. م. أ. نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر.[14]

2. **خصائصه**: عديدة نوجزها فيما يلي:

- هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية.
- هو تحويل مالي لا ينجر عنه أي عبء مديونية.
- يتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات نظرا لامتلاكها لاحتياطات مالية ضخمة.[15]

3. **أنواعه**: يمكن أن نميز بين العديد من الأشكال للاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر أهمها فيما يلي:

- الاستثمار المشترك.
- الاستثمار المملوك بالكامل.
- مشروعات عمليات التجميع.
- الاستثمار في المناطق الحرة.[16]

4. **محدداته**: يمكن إبرازها في الشكل التالي:

شكل رقم(1) يوضح: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

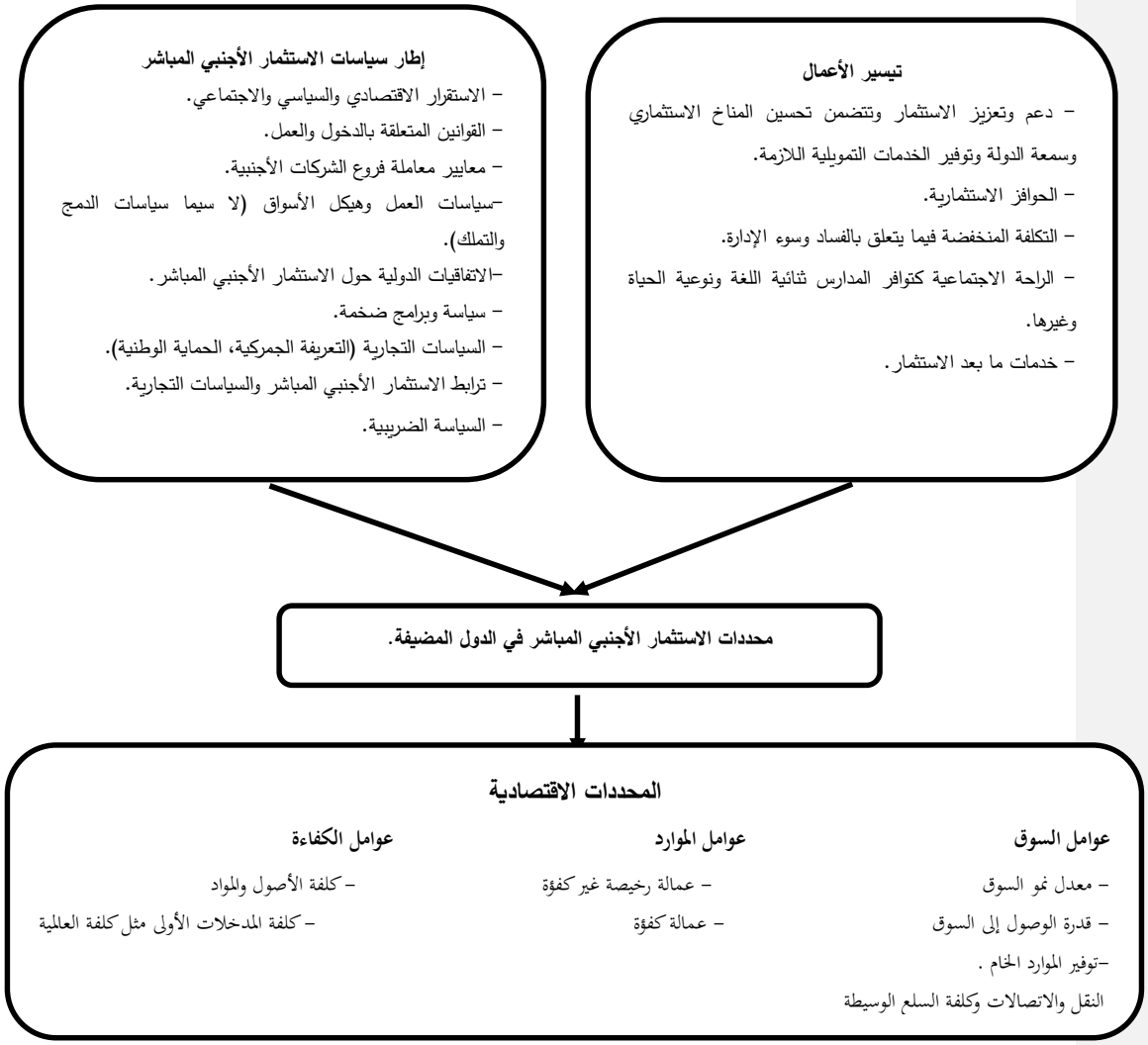

المصدر: حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر– تعاريف وقضايا–**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العام 3، الكويت، 2004، ص 7.

5. **النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر**: نميز بين:

أ- **النظريات الكلاسيكية**: تنظر النظرية الكلاسيكية للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مباراة صفرية النتيجة والفائز بنتيجتها هي الشركات متعددة الجنسيات، والخاسر الوحيد هي الدول المضيفة. [18]

ويرى النيوكلاسيك وعلى رأسهم أولين أن القيام بالاستثمار خارج حدود البلد الأم يعود إلى الاختلاف في أسعار الفائدة بين الداخل والخارج، بمعنى آخر أن النيوكلاسيك ينظرون إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية المنفعة فقط، دون أن يأخذوا بعين الاعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن نقل كامل للعملية الإنتاجية وليس نقلا لرؤوس الأموال فقط، فهم بذلك يعادلون الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحفظي. [19]

ب- **النظريات الحديثة**: ينظر الاقتصاديون الجدد إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة للتوسع والاحتكار [20] والتملك والتموقع[21]، بحيث اعتبروه الوسيلة التي تمكن الشركات المتعددة الجنسيات من التوسع خارج حدود البلد الأم وبسط سيطرتها ونفوذها في البلد المضيف، ويمكنها من الاستفادة من مزايا تلك البلدان.

المحور الثالث: دور المناطق الحرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا– الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة: ترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دولة بمفردها أن تعيش بمعزل عما يجري من أحداث وتغيرات متلاحقة.

ومن وحي فلسفة المناطق الحرة المتمثلة في زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول فإن إنشاء المناطق الحرة يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدول التي تنشئ المناطق الحرة، حيث تعتبر وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود الكمية والحواجز الجمركية تمهيدا للدخول في اتفاقيات التجارة العالمية.

ويمكن وصف العلاقة بين المناطق الحرة المختلفة من جانب معين بأنها علاقة تنافسية (فيما يتعلق بكلفة الخدمات المقدمة وسهولة الإجراءات إضافة إلى توفر المزايا والحوافز والإعفاءات).

ومن جانب آخر علاقة تكاملية (فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية سواء كانت في المناطق الحرة أو خارجها).

وهناك عامل أساسي وهام يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي وعلاقات الإنتاج فيه ودور المناطق الحرة فيه كصمام أمان وكمنفذ على الأسواق الدولية عن طريق التجارة الخارجية.

وطبيعي أن يختلف هذا الدور من وجهة نظر كل دولة على حدى بحسب الأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة وقد تكون هذه الأهداف والغايات متماثلة.[22]

ويمكن الإشارة إلى الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة من خلال النقاط التالية:

1. تساعد الإعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي.
2. تنمية المبادلات التجارية بشكل عام وتجارة الترانزيت بشكل خاص.
3. الإعفاءات التي تمتاز بها المشاريع في المناطق الحرة تعمل على تشجيع إقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم وأساليب إنتاجية متطورة تمكنها من الإنتاج بجودة وكفاءة عاليتين مما يساهم في رفع التنافسية مثل الصناعات في الأسواق العالمية.
4. توفير فرص العمل.
5. المساهمة المباشرة وغير المباشرة في تطوير وتنمية المناطق والأقاليم التي تقام فيها المناطق الحرة.
6. التكامل الصناعي.
7. استغلال الموارد الطبيعية الخام بدلا من تصديرها بصورتها الأولية وبأسعار متدنية جدا فإنه يمكن إقامة مشاريع صناعية يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل لهذه المواد مما يضيف قيمة لها تؤدي إلى رفع أسعارها وتحقيق فوائض مالية تحسن من وضع الموازين التجارية للبلدان المشتركة في إقامة المناطق الحرة.
8. **التشارك في العملية الإنتاجية:** توفر طبيعة المناطق الفرصة للمستثمرين في الدول المعنية من الاشتراك في العمليات الإنتاجية وتبادل الخبرات الإدارية، مما يمكنهم من زيادة قدرتهم على المنافسة في الأسواق العالمية نظرا لأن تشارك الإنتاج يؤدي إلى تراكم التصنيع. [23]
9. تنشيط تجارة الخدمات.
10. جذب تكنولوجيا حديثة وأساليب عمل وإدارة متطورة.
11. التدريب والتنمية البشرية. [24]

ثانيا–محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة الصناعية:

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط دائما بمدى استعداد المنطقة الحرة الصناعية لتقبل هذا النوع من التدفقات المالية، ومن هنا يكون للمزايا التي تتمتع بها هذه المناطق دور كبير في التأثير على جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر، والتي تصبح كمحددات أساسية يتم التركيز عليها من قبل المستثمرين الأجانب، الذين يفضلون التوطن بدلا من التصدير ودوافعهم لذلك هي:

1. يستخدم المستثمر في البداية ميزة احتكارية (مثلا كونه المنتج الوحيد لسلعة جديدة)، وعند ظهور منافسة قوية يقرر التوطن في الخارج وخصوصا إذا وجدت المناطق الحرة الصناعية.
2. يفضل المستثمر التحكم في العمليات الإنتاجية (إنتاج المواد الأولية وقطع الغيار، تسويق المنتج النهائي)، الأمر الذي يسهل تحقيقه في المناطق الحرة الصناعية.
3. يبحث المستثمر الأجنبي في هذه المناطق عن الميزات المقارنة الإضافية بما لا يوجد في باقي ربوع الدولة.

ويتوقف نجاح المنطقة الحرة الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على المحددات التالية:

- **المزايا والتسهيلات والإعفاءات الممنوحة:** تقدم المناطق الحرة إعفاءات وحوافز للمستثمرين من خلال إعفاء البضائع المستوردة والمصدرة من الرسوم الجمركية والضرائب، وكذلك إعفاء أرباح المشاريع من الضرائب على الدخل لفترة معينة، وكذا الأبنية والمنشآت، وعدم فرض أي قيود إدارية وعدم فرض قيود على التعامل بالنقدالأجنبي...الخ.
- **موقع المنطقة الحرة الصناعية:** يلعب الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة في الدول المضيفة دورا حيويا في نجاحها، وفي قدرتها على إقناع الأجانب بالاستثمار فيها.

وتأتي أهمية تأثير موقع المنطقة الحرة الصناعية فيما يأتي:

- ✓ أثر الموقع على تكاليف إنشاء المشاريع في المنطقة وانعكاس ذلك على الموارد المتوقعة.
- ✓ يؤثر موقع المنطقة على مجمل التكاليف التشغيلية (الإنتاج، الأجور، مصادر الطاقة، التسويق....) للمشاريع الاستثمارية التي تقام فيها.
- ✓ أثبتت العديد من التجارب في دول العالم أن فشل المنطقة الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الأجنبيالمباشر، يعود إلى فشل الدولة المضيفة في اختيار موقع المنطقة الحرة الصناعية.

- **توفر العمالة الكافية والمؤهلة والمدربة:** يعتبر من بين العوامل للاستثمار في هذه المناطق، وعلى العموم فالشركات الأجنبية المستثمرة في هذه المناطق الصناعية تحمل على عاتقها تأهيل العمالة المحلية ورفع قدراتها ومستواها.

- **التوازن في المصالح:** إذا كان من البديهي القول أن المصلحة الوطنية للدول المضيفة هي الدافع الرئيسي لإنشاء المناطق الحرة الصناعية، فإن التوازن في المصالح المشتركة بين الدول المضيفة والمستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم، هو عامل رئيسي في قدرتها على جذب هؤلاء المستثمرين.

إن المناطق الحرة الصناعية هي مشاريع لتبادل المزايا والمصالح بين الأطراف المتعددة (المستثمرون من جهة، الأسواق الإقليمية من جهة ثانية، والاقتصاد الوطني من جهة ثالثة)، لذا فإن فاعليتها تقوم على درجةمساهمة وعائد كل طرف ولصالح من تنامي الأفضلية ومدى التوازن بين ما تقدم من حوافز ومزايا وتسهيلات وبين ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية واجتماعية تنعكس إيجابا على أهدافها التنموية.

- **وضوح الأنشطة:** إن وضوح الأنشطة والممارسات المسموحة وكذا المحظورة، يعد عاملا مهما لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة الحرة الصناعية، وخصوصا إذا كانت متخصصة في صناعة معينة توفر المناطق الحرة الصناعية العامة مجالا أوسع لممارسة جميع فروع الصناعة فيها، بالإضافة إلى وجود أنشطة غير مسموحة ينص عليها قانون المنطقة الحرة الصناعية كمنع تصنيع أو تجميع السلع الضارة بصحة الإنسان والحيوان وسلامة البيئة.
- **وضوح وانسجام التشريعات في المنطقة الحرة الصناعية:** في الغالب ما تخصص الدول في المناطق الحرة قوانين وتشريعات خاصة بالمنطقة تحت إشراف سلطة خاصة بالمنطقة، وتتعلق هذه التشريعات بالاستثمار والتصدير والاستيراد والنقل وتحويل الأرباح وغيرها، ويعد وضوح هذه القوانين بمختلف بنودها والتسهيلات والإعفاءات والمزايا التي تمنحها، عاملا مهما في جذب المستثمرين الأجانب إلى هذه المناطق.
- **توفر مستلزمات البنية الأساسية الذكية:** إن توفر الأنظمة المتطورة للمعلومات والاتصال والمواصلات البحرية والجوية المؤهلة، والعمل على تحديثها وفقا للتطورات الاقتصادية والتقنية والمعلوماتية في العالم، عنصر مهم في التنافس بين المناطق الصناعية الحرة المتجاورة،وتعد منأهم المحددات الجاذبة للاستثمار في هذه المناطق خصوصا الأجنبي منها.
- **كفاءة وشفافية إدارة المنطقة الحرة الصناعية:** تلعب الإدارة في المناطق الحرة دورا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذا منحت الصلاحيات الكافية لممارسة أعمالها بالشكل الذي يجنبها الوقوع في الإجراءات الروتينية المعقدة وتساهم في سرعة المعاملات، وإن من أهم العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر تعدد مصادر القرار وتشعب الأجهزة الإدارية التي ينبغي على المستثمر مراجعتها والحصول على موافقتها،فكلما كان التركيز في هذه المناطق على إدارة واحدة مدعمة بإجراء المعاملات الكترونيا، كلما كان ذلك مدعما أكثر لهذه المنطقة.

- **توفر الخدمات المالية والمصرفية المتطورة:** تعد هذه الخدمات عنصرا أساسيا معززا للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المناطق، ولقد شهد هذا القطاع تطورات سريعة بفعل الثورة العلمية والتقنية في الكثير من الدول، بحيث أصبحت العمليات المالية والمصرفية تتم بصورة الكترونية،لذا فكلما توفرت الحوافز الكافية لجذب المصارف المالية العالمية لفتح فروع لها في المنطقة، سهل ذلك الاستثمار في هذه المناطق لوجود هذه الخدمات والتسهيلات المالية والمصرفية بصورة أفضل.
- **عوامل أخرى:** بالإضافة إلى ما سبق توجد عوامل أخرى توفرها في المنطقة الحرة الصناعية يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل الاستقرار السياسي والأمني للدولة المضيفة وكذا الاستقرار في المجال التشريعي، بالإضافة إلى الحرية الحقيقية للاستثمار في هذه المناطق...الخ. [25]

خاتمة:

تلعب المناطق الحرة دورا مهما في تحقيق أهداف تنموية للدول المضيفة، والتي تعتبر متفاوتة من بلد لآخر، فهي وسيلة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى التسهيلات التي تمنحها للمستثمر الأجنبي، ولما تتميز به من هياكل قاعدية وسهولة في الإجراءات الإدارية والتنظيمية، ما أدى إلى ارتفاع حجم رؤوس الأموال الوافدة إلى الدول التي أنشأت هذه المناطق إلى مستويات قياسية.

انطلاقا مما تقدم، يمكن استخلاص الآتي:

- المناطق الحرة هي مساحة معزولة مخصصة ومسيطر عليها تدار كخدمة عامة في أو مجاورة لميناء الدخول مزودة بخدمات النقل، التفريغ، الفرز والمناولة والتصنيع وعرض السلع وإعادة الشحن المائي والبري والجوي، أي سلعة أجنبية أو محلية يمكن إدخالها إلى المنطقة دون خضوعها للقوانين الجمركية أو دفع رسوم مستحقة.
- لقد اختلفت وجهات النظر للاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للجهة التي تنظر إليه، ووفقا للمنظور الذي ينظر به إليه، فالكلاسيك يرون في الاستثمار الأجنبي المباشر ربحا ومنفعة للشركات متعددة الجنسيات وخسارة للدول المضيفة له، كما ويرى النيوكلاسيك في الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه وسيلة لتعظيم الربح والمنفعة، دون أن يميزوا بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي، في حين فسرت المدارس الحديثة الاستثمار الأجنبي المباشر من كونه وسيلة للتوسع والتوطن والحصول على الميزات الاحتكارية.
- تساهم المناطق الحرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات والحوافز التي تمنحه للمستثمر الأجنبي، فضلا عن ذلك تساعد المناطق الحرة في تنمية وتطوير الأقاليم التي تقام فيها وتعمل على تدريب وتأهيل اليد العاملة وإكسابها المهارات اللازمة التي تساهم على زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة الصادرات ومنه تحقيق

فوائض في موازين المدفوعات للبلدان المضيفة، كما وتساعد المناطق الحرة على الاستغلال الأمثل للموارد من خلال القيام بتصنيعها محليا ومن ثم تصديرها، وعليه الحصول على النقد الأجنبي اللازم لتوسيع المشاريع وتحقيق التنمية، بدلا من تصديرها بشكلها الخام بأبخس الأثمان واستيرادها بتكلفة مرتفعة تؤدي بموازين مدفوعات الدول إلى العجز، كما وتساهم المناطق الحرة في استقطاب المستثمرين الذين ينقلون خبراتهم الإدارية التي تنتقل إلى العمال المحليين عن طريق التشارك في المشاريع وتحقيق التكامل الصناعي بين الأنشطة، وهذا ما يؤدي إلى تحفيز الطلب على المنتجات المختلفة للقطاعات المختلفة ومنه تحريك عجلة التنمية ومنه الوصول إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

- إن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الحرة يتوقف على تهيئة المناخ الاستثمار المناسب لذلك، فضلا عن الاختيار الأمثل لمكان إقامة هذه المناطق، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على ربحية المشروع وعلى تكاليفه، وهذا المعيار الأساسي الذي يأخذه المستثمر بعين الاعتبار أثناء قيامه بدراسة المناخ الاستثماري لمنطقة ما.
- إن احتدام المنافسة بين المناطق الحرة يدفع بالدول إلى العمل على توفير أفضل الشروط والتسهيلات وكذا سن التشريعات المناسبة والتي من شأنها أن تدفع بالمستثمر الأجنبي بأن يستثمر في منطقة دون الأخرى.

الهوامش والمراجع:

1. سليمة نشنش،عائشة عمري، **دور المناطق الحرة في تنشيط الاستثمارات –دراسة لبعض التجارب الدولية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 2.
2. منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث، العدد 2، الجزائر، 2003، ص40.
3. هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 3، الأردن، 2004، ص 412.
4. بديع الجميل قدو، **التسويق الدولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 188.
5. بشار محمد الأسعد، **المناطق الحرة**، بحث منشور عبر الأنترنت، تاريخ الإطلاع 12 مارس 2016 19:24.
6. علي عباس فاضل، سرمد عباس جواد، **الاستثمار في المناطق الحرة في العراق– الفرص والتحديات**، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، العراق، 2011، ص ص 4-5.
7. بلعزوز بن علي، أحمد مداني، **دور المناطق الحرة كحافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة المنطقةالحرة بلارة**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى

منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص8.

8. فوزي سماعلي، منير خروف، **مدخل إلى المناطق الصناعية والمناخ الاستثماري – دراسة مقارنة لمجموعة منالبلدان**، ملتقى وطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات- الواقع والآفاق والتجارب الناجحة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر 19-2015/10/20، ص ص 10-11.

9. حسين الأسرج، **الاستثمار الأجنبي المباشر 'اتجاهات ومفاهيم'**، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، عدد 03، الكويت، ديسمبر 2005، ص5.

10. المرجع نفسه، ص 5.

11. Unectad, **world investment report 1999** , NEW YORK , U.S.A, 2000, p 267.

12. عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، ج 4، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989، ص ص 23،24.

13. ميرونوف، **الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات**، ترجمة: علي تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص92.

14. Peter H، inderet themas، pugel : **Economie internationale**، 10e edition، Economica، Paris، 1996، p82.

15. هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية–الصين نموذجا–**، بيت الحكمة، ط1، بغداد، العراق 2002، ص-ص13-14.

16. حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر– تعاريف وقضايا–**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العام 3، الكويت، 2004، ص 7.

17. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ص185.

18. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الإدارة والاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص-ص
176-175.

19. تومي صالح، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المنامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002،ص 194.

20. Chen , Edcard k،y، **multinational corporations technologies and employment**، Mac Milan،Italy،1983.

21. Kurt Perdersen،**the electric paradign : a new deal ?**، Aarhus school of business ، Danemark، 2001، pp 4- 10.

22. منور أوسرير، مُحَّد مداحي، **إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: العوائق والتحديات**، المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة، جامعة أمُحَّد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 8.

23. هشام ذباح، سمية حاجي، **التحفيزات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر– حالة الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة، جامعة أمُحَّد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص ص 3-4.

24. منور أوسرير، مُحَّد مداحي، مرجع سابق، ص 10.

25. ياسمين دروازي، فتيحة الجوزي، **المناطق الحرة الصناعية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة، جامعة أمُحَّد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص ص 12-15.